المركز الدولي للحقوق والحريات

التحديث الحقوقي الأسبوعي

5/4-11/4/2026

رقم الأرشفة

تاريخ الإصدار 13-4-2026

الملخص التنفيذي:

كشف الأسبوع المرصود عن مشهد حقوقي معقد يتسم باستمرار الانتهاكات الممنهجة ضد الحقوق الأساسية، حيث تم توثيق **56** حدثاً موزعة بين انتهاكات حقوقية مباشرة، واعتداءات على السيادة، وتقصير في إنفاذ القانون, والنزاعات المسلحة.

أهم المؤشرات المستخلصة:

1. المس بالحقوق الغير قابلة للتصرف: سجل هذا الأسبوع في انتهاك الحقوق "غير القابلة للاشتقاق"، لا سيما عبر توثيق حالات القتل خارج نطاق القانون و التعذيب, مما يؤشر إلى غياب الرقابة على مراكز الاحتجاز وتفشي سياسة الإفلات من العقاب.
2. ترسيخ واقع عسكري حدودي: شكلت انتهاكات السيادة في الجنوب السوري (القنيطرة ودرعا) نسبة كبيرة من إجمالي الأحداث، حيث تم رصد توغلات البرية وإقامة الحواجز الدائمة وتخريب الأعيان المدنية (الأراضي الزراعية)، مما يهدد الأمن الإنساني للسكان المحليين.
3. تآكل دولة القانون: برزت مؤشرات قوية على ارتفاع الانتهاكات الناجمة عن غياب دولة القانون و القصور المؤسسي, والإفلات من العقاب.

أولاً:المقدمة:

فترة التوثيق: من 5 نيسان 2026 (06:00) إلى 11 نيسان 2026 (06:00)

يرصد هذا التقرير الأسبوعي أبرز انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في سوريا خلال الفترة المذكورة، ويوثق الاعتداءات التي طالت المدنيين من قبل أطراف النزاع الرئيسية والجهات ذات الصلة. يهدف التقرير إلى تسليط الضوء على طبيعة الانتهاكات وتوزعها الجغرافي، وتحديد الجهات ذات المسؤولية القانونية عنها، إضافة إلى تقديم توثيق حقوقي وتحليل أولي لأثر هذه الانتهاكات على حياة المدنيين وسلامتهم، وفقاً للمعايير الدولية ذات الصلة.

يلتزم التقرير بما يلي:

الإطار القانوني والموقف العملياتي: تُظهر الوقائع المرصودة خلال هذا الأسبوع نمطاً تصاعدياً من الانتهاكات التي تمس "الحقوق غير القابلة للتصرف"، وعلى رأسها الحق في الحياة والحرية والأمان الشخصي المكفول بموجب المادة (6) و(9) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

- مبدأ التمييز والضرورة: رُصدت خروقات جسيمة لمبادئ القانون الدولي الإنساني في مناطق التماس، حيث تعرضت الأعيان المدنية لهجمات لا تراعي "مبدأ التمييز" بين الأهداف العسكرية والمدنيين.
- المساءلة ودولة القانون: سُجل خلل هيكلي في ضمانات المحاكمة العادلة، تمثل في حالات "القتل خارج نطاق القانون" و"الاختفاء القسري"، مما يضع الجهات المسيطرة أمام مسؤولياتها القانونية الدولية في منع الإفلات من العقاب.

ثانياً: تحليل المؤشرات البيانية

المؤشر	المجموع الكلي
القتلى	38
جرحى	23
ترويع	22
انتهاكات حقوق الأطفال	7
انفجار مخلفات حرب	7
اعتقال تعسفي	3

1. المؤشرات العامة:

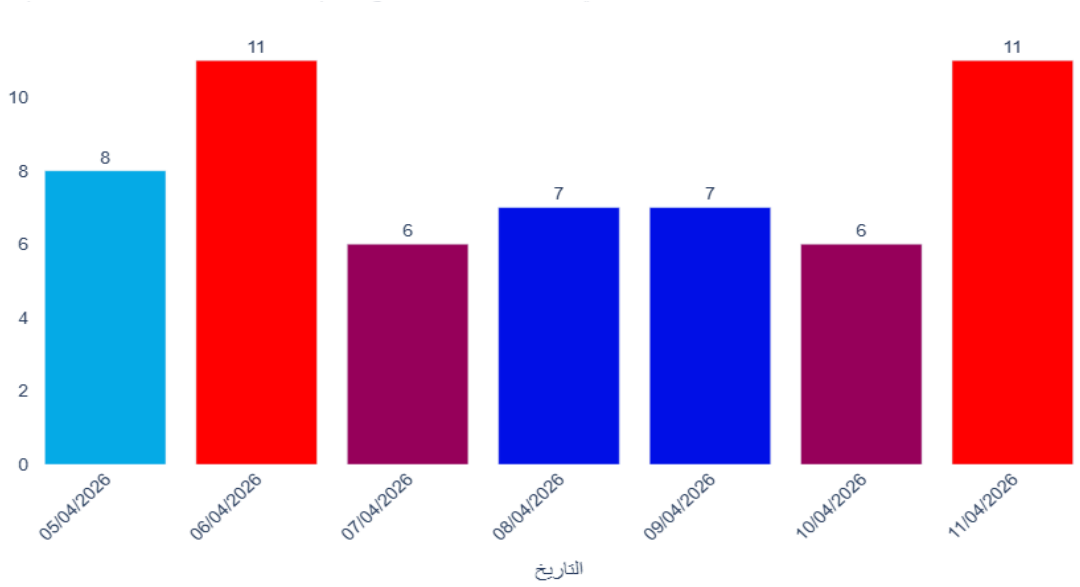

2. مؤشر التوزع الجغرافي (حسب المحافظات):

يوضح الرسم البياني إجمالي عدد **الأحداث** المسجلة في مختلف المحافظات السورية خلال الفترة ما بين 5 و11 نيسان 2026. وتتصدر محافظة القنيطرة القائمة بـ 9 **أحداث**، تليها محافظتا درعا ودير الزور بواقع 8 **أحداث** لكل منهما. وتتدرج الأرقام نزولاً لتشمل حمص وحلب (6 **أحداث**)، بينما سجلت مناطق أخرى مثل اللاذقية وإدلب **حدثاً** واحداً فقط، مما يشير إلى تركز النشاط الميداني بشكل أكبر في المناطق الجنوبية والشرقية, و وجود تحديات أمنية متزايدة في المناطق الحدودية وخاصة الجنوبية. و خلال هذه الفترة الزمنية المحددة. و قد وثق المركز سقوط أكثر من 25 ضحية من المواطنين السوريين بينهم نساء وأطفال. بضربات نفّذها الجيش الإسرائيلي في لبنان و تجاوزت الـ 100 غارة.

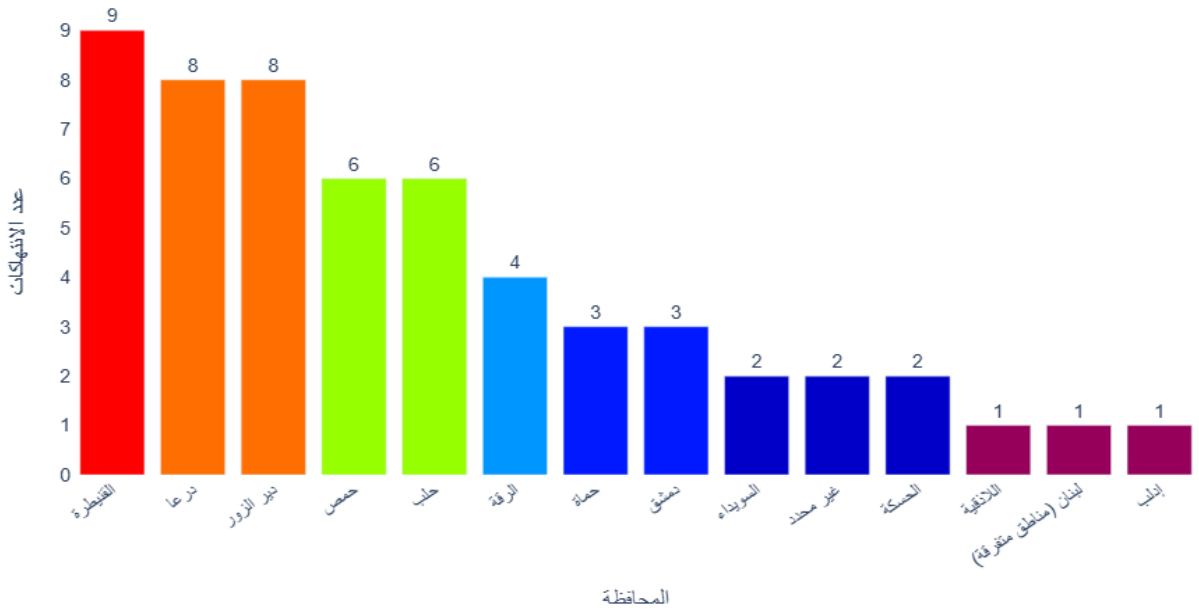

3. الجهات المنفذة:

يتناول الرسم البياني توزيع الـ 56 **حدثاً** المسجلة بناءً على الجهة المسؤولية عن تنفيذها. يظهر الرسم أن الفئة الكبرى من هذه **الأحداث** (19 **حدثاً**) نُسبت إلى جهات "غير محددة"، تليها مباشرة **الأحداث** المرتبطة بالجيش الإسرائيلي بواقع 16 **حدثاً**. كما ساهمت الحكومة السورية في 14 **حدثاً**، بينما كانت المجموعات المسلحة وقوات الجندرمة التركية مسؤولة عن عدد أقل من **الأحداث** بواقع 6 و1 على التوالي، مما يعكس تنوع الأطراف الفاعلة في المشهد الميداني."يشير ارتفاع عدد الأحداث المنسوبة لجهات غير محددة والقوى الخارجية إلى تعقيد المشهد الأمني و القصور في تأمين الحماية و حفظ القانون.

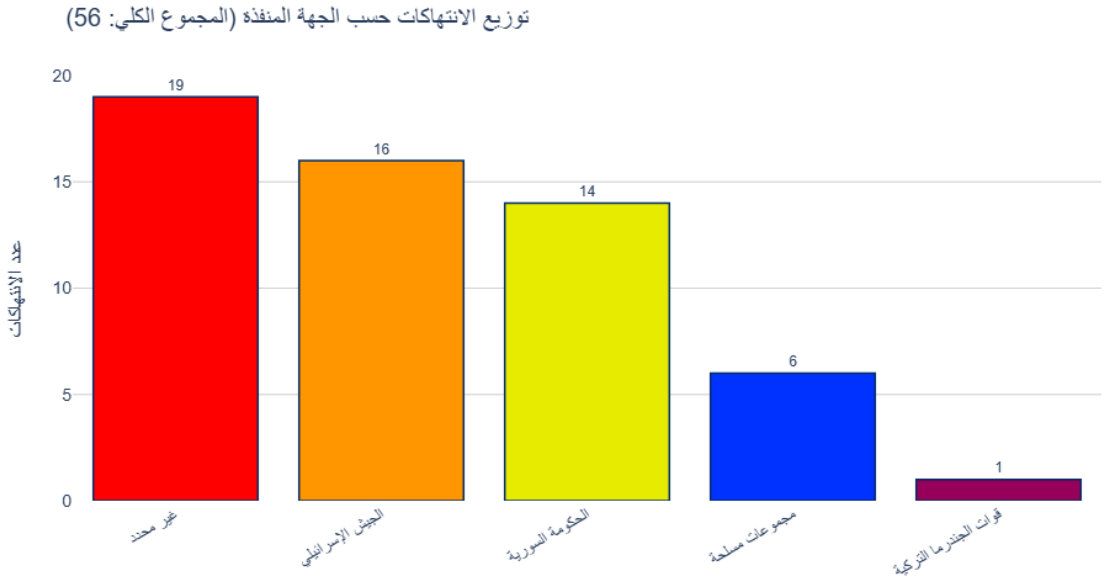

4.مؤشر نوع الانتهاك :

يُظهر الرسم البياني الدائري طبيعة وتصنيف هذه **الأحداث** من الناحية النوعية. وتستحوذ **الأحداث** المتعلقة بـ "غياب دولة القانون" على الحصة الأكبر بنسبة 51.8%، أي ما يعادل 29 **حدثاً**. وفي المرتبة الثانية تأتي **الأحداث** المتعلقة بـ "السيادة" بنسبة 30.4% (17 **حدثاً**)، تليها **الأحداث** الخاصة بحقوق الإنسان بنسبة 14.3%. أما النسبة الأقل فكانت من نصيب **الأحداث** والتجاوزات في الفضاء الرقمي وخطاب الكراهية، والتي شكلت 3.57% فقط من إجمالي القائمة.تعكس الهيمنة المطلقة للأحداث المرتبطة بغياب دولة القانون خللاً بنيوياً في الحماية القانونية وضعفاً في المساءلة المؤسسية تجاه حقوق الأفراد.

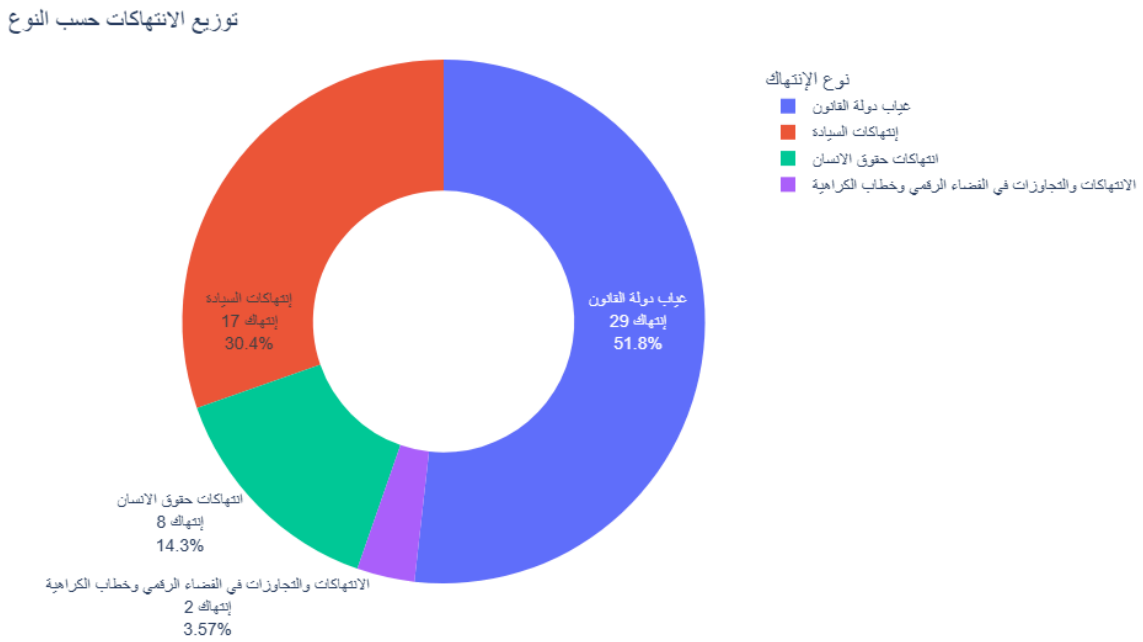

ثالثاً: التوصيات الختامية

يستنتج من تحليل المعطيات الميدانية للأسبوع الثاني من نيسان 2026 ان المشهد الامني مازال يتسم بالتعقيد والاضطراب الهيكلي وعدم انضباط اجهزة انفاذ القانون. إن الهيمنة الملحوظة للأحداث المصنفة تحت بند "غياب دولة القانون" (بنسبة تتجاوز 50%) تشير إلى أن التهديد الأكبر الذي يواجه السكان ليس محصوراً في العمليات العسكرية المباشرة فحسب، بل يمتد ليشمل مؤسسات العدالة والرقابة واستمرار في قصورها مما يؤدي الى بروز ظواهر الانتقام والجرائم المنظمة فضلا عن انتشار خطاب الكراهية ناهيك عن استمرار الانتهاكات الاجرائية داخل مراكز الاحتجاز مع استمر التعذيب فيها بدون اتخاذ إجراءات قانونية تحد منها.

التوصيات

1. تعزيز حماية المدنيين في المناطق التي تسجل معدلات مرتفعة من الحوادث، من خلال اتخاذ تدابير فعالة

1. **المسار القانوني والمؤسسي**

تفعيل آليات المساءلة: ضرورة إجراء تحقيقات شفافة ومستقلة في الأحداث التي نُسبت لجهات "غير محددة" لضمان عدم ترسيخ ثقافة الإفلات من العقاب.

إصلاح المنظومة العدالة: وضع حد للممارسات التعسفية داخل مراكز الاحتجاز (مثل سجن حمص المركزي) وضمان مطابقة إجراءات التحقيق للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

حماية الملكية: وقف إجراءات الإخلاء القسري والتمييزي (كما في الرقة) وتوفير حماية قانونية للممتلكات الخاصة لضمان الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

2. **المسار الأمني وحماية المدنيين**

تحييد الأعيان المدنية: مطالبة القوى العسكرية (خاصة الجيش الإسرائيلي) بالالتزام الصارم بمبدئي "التمييز" و"التناسب"، وتجنب قصف المناطق المأهولة بالسكان واللاجئين في لبنان وسوريا.

التطهير من مخلفات الحرب: تكثيف الجهود الهندسية لإزالة الألغام ومخلفات الحرب في المناطق الشرقية (دير الزور والبادية) للحد من الوفيات العشوائية بين المدنيين.

3. **المسار الرقمي والاجتماعي**

مكافحة خطاب الكراهية: مراقبة وتوثيق التحريض الرقمي على منصات التواصل الاجتماعي، والعمل على بناء وعي مجتمعي يرفض التمييز القائم على الانتماء السياسي أو القومي.

دعم المتضررين: إنشاء صندوق لدعم ضحايا العمليات العسكرية العابرة للحدود، مع التركيز على الفئات الأكثر هشاشة من النساء والأطفال السوريين.

4. للمنظمات الدولية والمجتمع المدني: زيادة الضغط على الحكومة السورية لاصلاح الاجهزة الامنية وإجراءات العدالة وتشكيل حالة مناصرة للضحايا>

على الأمم المتحدة الضغط على إسرائيل لوقف توغلها في الأراضي السورية واستباحة أجواء الجمهورية العربية السورية فيما يشكل انتهاكا فاضحا لاتفاقية فصل القوات لعام 1974.